

التبصرة في أصول الفقه

والجواب هو أنا ألزمنهم على أصلهم فلا يلزمنا ما توجه عليهم وأما على مذهبنا فإن الأمر بالنوافل يقتضي استدعاء المأمور به وحسنه على سبيل الاستحباب وهو يقتضي النهي عن ضدها على سبيل الاستحباب أيضا .

ولأن السيد إذا قال لعبده قم فقعد حسن توبيخه ولومه ولو لم يكمل الأمر بالقيام اقتضى النهي عن ضده لما جاز توبيخه على القعود .

واحتجوا بأن صيغة الأمر خلاف صيغة النهي فلا يجوز أن يكون لفظ أحدهما مقتضيا للآخر . والجواب هو أن هذا إنما يمتنع لو قلنا إن الأمر بالشئ نهى عن ضده من طريق اللفظ وأما إذا قلنا إنه نهى من طريق المعنى لم يمتنع .

ألا ترى أن لفظ الأمر بالصلاة خلاف لفظ الأمر بالطهارة من طريق اللفظ ثم الأمر بالصلاة يتضمن الأمر بالطهارة من طريق المعنى كذلك ههنا .

قالوا الأمر والنهي متضادان كتضاد العلم والجهل ثم العلم بالشئ لا يكون جهلا بضده كذلك الأمر بالشئ لا يكون نهيا عن ضده .

قلنا العلم بالشئ لا ينافي العلم بضده والأمر بالشئ ينافي الأمر بضده .

ألا ترى أنه يجوز أن يكون عالما بكل واحد منهما وليس كذلك الأمر فإنه ينافي فعل ضده ألا ترى أنه لا يجوز أن يكون فاعلا للمأمور به إلا بترك ضده فدل على الفرق بينهما .

واحتجوا بأن النهي عن الشئ ليس بأمر بضده وكذلك الأمر بالشئ ليس بنهي عن ضده